الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

Distr.
GENERAL

A/38/353
7 September 1983
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/FRENCH

الدورة الثامنة والثلاثون
البند ٥٨ من جدول الأعمال المؤقت*

تخفيض الميزانيات العسكرية

الوسائل العملية لتشجيع توسيع نطاق مشاركة الدول في النظام الدولي للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية

تقرير الأمين العام

المحتويات

		الصفحة
أولا	ـ مقدمة	٢
ثانيا	ـ الردود الواردة من الحكومات	٣
	النمسا	٣
	فنلندا	٤
	فرنسا	٤
	المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)	٥
	اليابان	٧
	كينيا	٧
	البرتغال	٨
	السويد	٩

* A/38/150.

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة الى الأمين العام - بموجب قرارها ٣٧/٩٥ باء المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، بعد أن رأت ، في جملة أمور ، أن توسيع نطاق المشاركة في نظام الابلاغ يشجع على زيادة تحسينه ويزيد الثقة بين الدول ، بالاسهام في ايجاد قسط أكبر من الصراحة في المسائل العسكرية ، وان من المطلوب اتخاذ مبادرات جديدة لاعطاء زخم جديد نحو تحقيق أوسع مشاركة ممكنة من جانب دول من مختلف المناطق الجغرافية ، التي تمثل نظم ميزنة مختلفة ، في الابلاغ عن النفقات العسكرية - أن يدعو الدول الأعضاء الى تقديم آرائها ومقترحاتها بشأن الوسائل العملية لتعزيز هذا الهدف وأن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين عن نتائج هذه المشاورات .

٢ - ويقدم الأمين العام رفق هذا ، عملا بالطلب المذكور أعلاه ، الردود الواردة من الدول الأعضاء بشأن آرائها ومقترحاتها .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

النمسا

[الأصل : بالانكليزية]
[٢٦ نيسان/ابريل ١٩٨٣]

١ - ان الزيادة السريعة للموارد الاقتصادية المكرسة للأغراض العسكرية ناحية من أخطر نواحي الحالة الدولية الراهنة . ومن ثم فان النمسا تؤيد بشدة الجهود المبذولة لابرام اتفاقات مناسبة بشأن تخفيض الميزانيات العسكرية . ولقد أثبتت التجربة مع مبادرات سابقة في هذا المجال أن توفر البيانات المتعلقة بالميزانيات العسكرية الوطنية وقابلية هذه البيانات للمقارنة متطلبان أساسيان من أجل اعداد هذه الاتفاقيات . ولهذا السبب ، شاركت النمسا منذ البداية في وضع واختبار وسيلة الابلاغ عن النفقات العسكرية ، كما أنها ما برحت تقدم بانتظام ، منذ عام ١٩٨٠ ، بيانات عن نفقاتها العسكرية الى الأمين العام للأمم المتحدة .

٢ - وقد أثبت نظام الابلاغ الدولي عن النفقات العسكرية ، أثناء فترة سريانه الوجيزة ، امكاناته بوصفه خطوة هامة نحو اجراء مفاوضات تتعلق باتفاقات التخفيض ، وبوصفه تدبيرا لبناء الثقة . ويتمثل موطن ضعفه الرئيسي حتى الآن في اقتصار المشاركة فيه على مجموعة محدودة العدد نسبيا من الدول . ولا يمكن التوصل الى تقدم نحو اجراء مفاوضات جادة بشأن ابرام اتفاقات دولية لتخفيض النفقات العسكرية الا عن طريق مشاركة واسعة النطاق من جانب دول من مناطق مختلفة تمثل نظم ميزنة متباينة .

٣ - وتوافق النمسا تماما على الرأى الوارد في قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٥ باء المتعلق بالحاجة الى زخم جديد نحو تحقيق مشاركة أوسع في الابلاغ عن النفقات العسكرية ، وستقوم بتأييد جميع المبادرات التي تفضي الى بلوغ هذه الغاية . وترى النمسا أن هذه المساعي ينبغي أن تركز على تشجيع تحسين فهم فوائد توسيع نطاق نشر المعلومات المعنية بالميزانيات العسكرية بغية بناء الثقة والانفراج ونزع السلاح . ان الادراك التام لهذه الفوائد وحده قمين بأن يقنع الدول من جميع المناطق والنظم السياسية بالتغلب على ما ورثته من عدم الثقة والسرية وبالمشاركة في النظام الدولي للابلاغ عن النفقات العسكرية .

Digitized by UNOG Library

فنلنـــــدا

[الأصـــل : بالانكليزية]
[١٢ آب/أغسطس ١٩٨٣]

تعتقد فنلندا أن الابلاغ عن النفقات العسكرية وسيلة قيمة للابطاء من سرعة سبـــــاق التسلح . وتقوم فنلندا من جانبها بالمشاركة في هذه الممارسة وبالرد على الاستبيانات بصفة مستمرة . والبيانات الموضوعية ضرورية من أجل جهود تحديد الأسلحة . والارادة السياسية ، في هذا الشأن ، لازمة لاحراز أى نجاح ، كما هو الحال في الميادين الأخرى لجهود نـــزع السلاح .

فرنســا

[الأصـــل : بالفرنســية]
[٢٦ آب/أغسطس ١٩٨٣]

١ - ترى فرنسا ، التي اشتركت في تقديم القرار ٣٧/٩٥ باء ، أن نشر النفقات العسكريـة ومقارنتها والتحقق منها ، أمور تشكل شرطا مسبقا لأى اتفاق دولي يرمي الى تخفيض هـــذه النفقات على نحو فعال ويمكن التحقق منه .

٢ - وهي تقدر أن توسيع نطاق المشاركة في النظام الدولي للابلاغ الموحد ، الذى وضـــع وفقا للقرار ٣٥/١٤٢ باء - والذى تشترك فيه من جانبها - يتيح كفالة تحقيق توازن جغرافي وسياسي أفضل ويزيد ، من هذا الجانب ، من الفائدة السياسية للممارسة . ومن شأن هـــذه المساهمة أن تشجع ، علاوة على ذلك ، تحسين وسيلة تحليل الميزانيات المقارنة .

٣ - كما تعرب فرنسا عن دهشتها لأن بعض البلدان ، التي لم تتردد خلال السنـــوات الأخيرة في تقديم مختلف المقترحات المتعلقة بالميزانيات العسكرية ، قد أجلت حتى الآن ابـلاغ أى معلومات بشأن نفقاتها العسكرية .

٤ - وتود فرنسا أن تعرب عن اهتمامها بتحسين الكشف عن النفقات العسكرية ، ولذلك فهي مازالت تود تسهيل عمل الخبراء المكلفين بدراسة طرق ووسائل تحسين قابلية الميزانيـــات للمقارنـــة .

٥ - وهي تلاحظ باهتمام ، في النهاية ، المقترح المقدم للدعوة لعقد مؤتمر دولي معـــني بالنفقات العسكرية ، الذى ستساهم نتائجه في بناء الثقة المتبادلة بين الدول .

../..

Digitized by UNOG Library

المانيا (جمهورية ـ الاتحادية)*

[الأصـــل : بالانكليزية]
[٥ أيار/مايـــو ١٩٨٣]

١ ـ ترحب الدول العشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بقيام الجمعية العامة ، مرة ثانيـة ، بالتأكيد على أهمية نظام الابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية وعلى الحاجة الى تحقيق أوسـع مشاركة ممكنة في ذلك النظام من جانب بلدان من مختلف المناطق الجغرافية تمثل نظما متباينة للميزنة . وقد أيدت كافة الدول العشر القرار ٣٧/٩٥ باء ، وكانت هناك خمس دول من بـين مقدميه .

٢ ـ وينبغي النظر الى نظام الابلاغ الموحد في الاطار الشامل الذى يشكل جزءا منه . وهو يمثل ، كاجراء عملي ، خطوة أولى لها أهميتها في الجهود التي ترمي الى جعل النفقـــات العسكرية لمختلف البلدان معروفة وقابلة للمقارنة . والدول العشر مقتنعة بأن المضي قدمـا في هذا السبيل لوضع حل لهذه المشكلة هو وحده الذى يجعل من الممكن ايجاد طريقـــة معقولة لتحقيق المقترحات الرامية الى تخفيض النفقات العسكرية من خلال الاتفاقيات الدولية . وتتعلق الجهود الرامية الى تعزيز نظام الابلاغ الموحد بالمحاولات التي تستهدف تخفيض مستوى التسلح وزيادة احتمالات اعادة تخصيص الموارد التي تستخدم حتى الآن في الأغراض العسكرية لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما لفائدة البلدان النامية . وترمي الدول العشر أن بيان النفقات العسكرية وفقا لنظام الابلاغ يشكل خطوة هامة لبناء الثقة في العلاقات الدولية .

٣ ـ وقد شاركت دول أعضاء من الدول العشر منذ البداية مشاركة فعالة في تطوير نظـــام الابلاغ الموحد . فقد اشتركت خمس منها في مرحلة اختبار النظام ، وما فتئت دول أعضاء كثيرة، منذ ذلك الوقت ، تقدم بانتظام الأرقام ذات الصلة . وقد ساعدت هذه الدول بعملها هذا في اظهار جدوى النظام . وستساند الدول العشر الأمين العام في مهمة زيادة استكشاف ما يفيـد من نتائج وتوصيات الدراسة المعنية بتخفيض النفقات العسكرية (A/S-12/7) ، بيد أنه لا يمكـن تحقيق الهدف الحقيقي لنظام الابلاغ الا بعد اشتراك عدد أكبر من البلدان وتمثيل مختلـــف المناطق ومختلف أنظمة الميزنة على نحو مناسب . وتأسف الدول العشر لأن مجموعة كاملة من الدول قد رفضت حتى الآن الاشتراك في نظام الابلاغ واستخلاص النتائج العملية من المقترحات التي قدمتها هي نفسها . واذا كانت الخطوات العملية الأولى المتخذة تقابل بالفعل هـذه الصعاب ، فلا يمكن القول بأن الاحتمالات مواتية للتغلب بنجاح على المشاكل المعقدة القائمة في هذا المجال ككل . وفي هذا الصدد يمثل الاشتراك في نظام الابلاغ الموحد اختبارا لمدى الجدية الحقيقية لفكرة تخفيض النفقات العسكرية .

---

* باسم الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي .

Digitized by UNOG Library

٤ - وترى الدول العشر أن قيام الأمين العام بتوجيه نداء الى كافة الدول التي لم تشترك حتى الآن في نظام الابلاغ الموحد من شأنه تشجيع زيادة اشتراك الدول الأعضاء في هـــذا النظام . وينبغي النظر الى هذا في المقام الأول على أنه نداء للدول الذى يعني عـــدم اشتراكها أن فئة كاملة من أنظمة الميزنة لم تمثل بعد .

../..

Digitized by UNOG Library

اليابان

[الأصل : بالانكليزية]
[١٩ آب/أغسطس ١٩٨٣]

١ - ينبغي عند النظر في تجميد وتخفيض النفقات العسكرية أن تؤخذ تماما في الحسبان احتياجات الأمن الوطني لكل بلد . والمطلوب للترويج لهذه المسألة اجراء حساب عادل ومقارنة منصفة للنفقات العسكرية على أساس وسيلة الابلاغ الموحدة وتدابير التحقق الفعالة .

٢ - نؤمن بأن تراكم الخبرات المكتسبة عن طريق اشتراك كل بلد في تطبيق وسيلة ابلاغ موحدة عن النفقات العسكرية سيساهم في زيادة الثقة بين الدول وسيهيئ في نفس الوقت أساسا لحل مسألة النفقات العسكرية .

٣ - نرى ، من وجهة النظر هذه ، أن من المهم اشتراك أكبر عدد ممكن من الدول التي تمثل مناطق مختلفة ونظما محاسبية متباينة - ولا سيما تلك التي لم تشترك بعد في نظام الابلاغ المذكور ، بغض النظر عن مواقفها ازاء هذه المسألة - في الاعلان عن الحالة الفعلية لنفقاتها العسكرية عن طريق وسيلة الابلاغ الموحدة .

كينيا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٠ آب/أغسطس ١٩٨٣]

١ - تتصاعد النفقات العسكرية في العالم سنويا ، وتبلغ النفقات العسكرية في العالم في هذه اللحظة زهاء ٦٠٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة وهو ما يمثل ٧ في المائة تقريبا من الناتج الاجمالي للعالم من السلع والخدمات . وعلاوة على ذلك ، تدل أرقام الميزانيات الراهنة دلالة قوية على أن الاستخدام في الانفاق العسكري في العالم آخذ في التزايد بينما توجد في الوقت نفسه تخفيضات واسعة النطاق في القيمة الحقيقية للمعونة الأجنبية .

٢ - يتعارض انفاق عشرات البلايين من الدولارات سنويا على صنع أو تحسين الأسلحة مع العوز والفقر الذي يعيش فيه ثلثا سكان العالم . كذلك يتزايد الانفاق في البلدان النامية تزايدا يدعو الى القلق . ففي السنوات الثلاث والعشرين السابقة ارتفع الناتج القومي الاجمالي لبلدان العالم الثالث ما يقرب من ثلاثة أمثال ، بينما ارتفعت نفقاتها العسكرية حوالي ٤٫٥ مثل . وكينيا ، في ضوء هذا التبديد المخزي للموارد ، تقدم رفق هذا نقاط مقترحاتها المتعلقة بتخفيض الميزانيات العسكرية على الوجه التالي :

Digitized by UNOG Library

(أ) تؤيد كينيا بشدة الفكرة القائلة بوجوب اعادة توزيع نسبة الـ ٢٥ في المائة تقريبا من القوة العاملة في ميادين العلوم والتي تعمل في مجالات متعلقة بالنواحي العسكرية لتعمل في تنمية الخدمات الانسانية الضرورية مثل الصحة ، والمرافق الصحية ، والتعليم والخدمات الأخرى . وهذا النقل للأولوية سيبعد أعمال البحث والتطوير عن تحقيق أهداف عسكرية .

(ب) تطالب كينيا بتخفيض شديد للأولويات الممنوحة للميزانيات العسكرية في الميزانيات الوطنية ، لأن النفقات العسكرية على المستوى الراهن متضخمة تضخما متأصلا لأن القوة الشرائية والطلب الفعلي يوجدان دون زيادة معادلة في الناتج الاستهلاكي العاجل أو في الناتج الانتاجي لاشباع الاحتياجات المستقبلة . وهذا الطلب المفرط يخلق ضغطا على الأسعار في جميع جوانب الاقتصاد يجعلها تتجه الى الزيادة .

(ج) تؤيد كينيا انشاء آلية للتحقق من الامتثال لضبط النفس عملا بقرار الجمعية العامة ٣٤/٨٣ واو . ونحن نرى أن التحقق من الامتثال هو أهم اختبار لمدى الجدية في المساهمة في خلق جو من الثقة .

(د) تقترح كينيا تخفيضا قدره ٢٠ في المائة في الميزانيات العسكرية للدول النووية . ونحن نرى أنه لن يمكن احراز تقدم في تخفيض الميزانيات العسكرية ما لم تتغير الأولويات الوطنية وتوجه نحو انجاز أفضل في استخدام هذا الاجراء في تحقيق أغراض سلمية .

(هـ) ترى كينيا أن الاتفاق على أساس عسكري بشأن التخفيض التدريجي للميزانيات العسكرية ، ينطوي على درجة من الصراحة بين الدول بشأن ميزانياتها العسكرية ونظاما للتخفيض يقوم على أرقام مطلقة ، سيوفر في النهاية أفضل وسيلة لبلوغ هذا الهدف .

البرتغال

[الأصل : بالفرنسية]
[٧ تموز/يوليه ١٩٨٣]

١ - ان تخفيض الميزانيات العسكرية بشروط تقبلها الدول ورهنا بأن تخضع لتدابير التحقق الفعالة طريقة للمساعدة على وقف وعكس اتجاه سباق التسلح . ومع ذلك يتعين أولا ، لضمان فعالية الاجراءات الواجب اتخاذها في هذا الميدان ، حل بعض المشاكل المتأصلة ولا سيما تلك الناجمة عن وجود نظم محاسبية واجراءات وأسعار صرف قومية مختلفة .

٢ - ومن بين المشاكل المشار اليها ، تتخذ المشاكل المتعلقة بامكانية المقارنة والوضوح أهمية خاصة حيث أن حلها شرط لضمان امكانية اعتماد تدابير منصفة من شأنها أن تحول دون تحسين دولة ما مركزها على حساب دول أخرى ، على نحو ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢٩ من الوثيقة النهائية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة (القرار S/10-2) .

../..

Digitized by UNOG Library

٣ - تمثل التجربة الراهنة ، المستمدة من التوصية الواردة في قرار الجمعية العامة ٣٣/٦٧ ومفادها أنه يجب على الدول الأعضاء استخدام وسيلة الابلاغ للابلاغ عن نفقاتها العسكرية على أساس طوعي ، محاولة محمودة لحل هذه المشاكل متى أصبحت الدول المشتركة كثيرة العدد الى الحد الكافي وممثلة لكل الأعضاء في الأمم المتحدة ، حيث أنه لولا ذلك لما أمكن الاعتماد على نتائج التجربة .

٤ - من الواضح ، مع ذلك ، أن عدد البلدان المشتركة حاليا في التجربة صغير جدا لدرجة لا تفي بهذا الشرط ، وعلاوة على ذلك فان الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي هي الغالبية ، بينما توجد دول أخرى لها شأن من الناحية العسكرية ، اما بشكل مطلق أو على مستوى مناطق معينة ، غير ممثلة على الاطلاق .

٥ - ترى الحكومة البرتغالية أن فشل هذه الدول في الانضمام الى التجربة قد يسبب ضررا شديدا لنتائجها . وقد صوتت البرتغال لصالح قرار الجمعية العامة ٣٧/٩٥ باء ايمانا منها بوجوب الاهتداء الى وسائل جديدة لتشجيع عدد أكبر من الدول على الاشتراك في التجربة الخاصة بالاعلان طواعية عن نفقاتها العسكرية باستخدام وسيلة الابلاغ التي اعتمدتها الجمعية العامة .

٦ - ينبغي تحديد الأسباب ، ولا سيما أكثرها شيوعا ، التي تجعل الدول راغبة عن ابلاغ الأمين العام بنفقاتها العسكرية ، وينبغي بعد ذلك الاهتداء الى طرق التغلب على هذه الصعوبات . وترى حكومة البرتغال أنه حيث أن الأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد أقرت بالحاجة الى زيادة عدد الدول التي تبلغ الأمين العام بنفقاتها العسكرية فقد يساعد عقد مؤتمر دولي على تحقيق الأهداف الضرورية ، بشرط أن تشترك الدول في ذلك بروح بناءة .

٧ - سيكون من المفيد أيضا ، في نفس الوقت ، أن يتخذ الأمين العام خطوات لكي يشرح لحكومات الدول الأعضاء ما للتجربة من أهداف عاجلة ومتوسطة الأجل فضلا عن الفوائد المحتملة التي تستمد من نتائجها .

السويد

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ نيسان/ابريل ١٩٨٣]

١ - ان الاقتراح السوفياتي المقدم في عام ١٩٧٣ ، وهو أن تخفض الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن ميزانياتها العسكرية بنسبة ١٠ في المائة وأن تسمح بتقديم نسبة ١٠ في المائة من الأموال المحررة بذلك كمساعدة للبلدان النامية ، قد بدأ سلسلة من دراسات الخبراء وأنشطة أخرى للأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

٢ - كان أحد الانجازات الرئيسية في هذا الميدان هو وضع الجمعية العامة في عام ١٩٨٠ ثم اعتمادها نظاما دوليا للابلاغ الموحد عن النفقات العسكرية له هدف ذو شقين فالابلاغ الواسع الانتشار يؤدى افتراضا الى صراحة أكبر في الشؤون العسكرية ، الأمر الذى يعزز الثقة بين الدول ويساعد على تحسين الظروف لاجراء مفاوضات جادة بشأن تخفيض النفقات العسكرية . وقد يهيئ كذلك نظام الابلاغ ووسيلته التي صيغت بدقة فيما يتعلق بمسائل تحديد النفقات العسكرية والابلاغ عنها أساسا جيدا لمناقشة هذه المسائل في اطار هذه المفاوضات . لذلك فمن الأهمية القصوى ابقاء هذا النظام ، الذى قد يعزز ويسهل الى حد كبير المفاوضات المستقبلة ، حيا عن طريق قيام بلدان كثيرة ، يؤمل أن يتزايد عددها ، بالابلاغ المتواصل . وقد يكون من الممكن أيضا عن طريق هذا الاجراء تحسين النظام أكثر من ذلك وتكييفه حسب احتياجات وخصائص نظم المحاسبة والميزنة وحسب ممارسات الدول المشتركة .

٣ - ترى الحكومة السويدية أن أفضل طريقة لتعزيز هدف تحقيق اشتراك أوسع في نظام الابلاغ هو التأكيد على هذين الهدفين الأساسيين كما وصفا أعلاه . ومن المهم أيضا الاشارة الى أن وسيلة الابلاغ تنطوى على أحكام لابلاغ بيانات النفقات على مستويات تجميع مختلفة وأن المستجيبين قد يختارون ابلاغ بياناتهم في فئات تكلفة مختلفة . وحيث أن ذلك قد يشجع على الاشتراك ، فهناك حاجة الى جعل جميع الدول الأعضاء على علم تام بهذا الخيار .

٤ - هناك عامل آخر قد يعزز الاشتراك في نظام الابلاغ وهو قيام الأمين العام سنويا بترتيب واصدار البيانات التي تبلغها الدول وفقا للممارسة الاحصائية وكجزء مكمل لخدماته الاحصائية العادية . وقد يقدر عدد متزايد من البلدان تقديرا عاما قيمة قاعدة البيانات هذه التي تتحسن باستمرار . وقد يشجعها هذا بدوره على المساهمة في بلوغ هذا الهدف بأن تشترك هي نفسها في نظام الابلاغ .

- - - - -

Digitized by UNOG Library